برنامج المعونات الأمريكية وأثره على العلاقات المصرية الأمريكية في ظل الإدارة الجمهورية

اياد محمد خليل

المقدمه :

في عالم السياسة لا تقدم الدول لبعضها البعض مساعدات مجانية أو بدون مقابل فالمصالح هي ما يجمع بين الدول، وهذه المصالح قليلها مستمر ومستقر وأكثرها متغير وغير ثابت . ولقد ارتضت مصر قبول مساعدات عسكرية واقتصادية أمريكية رغم ارتباط ذلك بلعب دور اقليمى لا يخدم مصالح مصر الاستراتيجية في اغلب الأحوال، فعلى سبيل المثال، ارتضى النظام المصري في عهد مبارك أن يجمعه علاقات خاصة مع إسرائيل وهو ما جعل منظمة " ايباك " اكبر منظمات اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة تقوم في مناسبات كثيرة بالدفاع عن النظام المصري داخل أروقة الكونجرس.ومن ثم كان هدف الدراسة هو تحديد اثر برنامج المعونات الأمريكية على العلاقات المصرية الأمريكية في ظل الإدارة الجمهورية ، وأيضا محاولة استشراف مستقبل المعونات الأمريكية لمصر .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

١. ما اثر برنامج المعونات الأمريكية في السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة فى ظل الإدارة الجمهورية ؟
٢. كيف تطورت المعونات الأمريكية لمصر في ظل الإدارة الجمهورية؟
٣. ما مدى استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للمشروطية السياسية في برنامج المعونة الموجه إلى مصر كوسيلة ضغط على الحكومة المصرية لتحقيق أهداف أمريكية ؟
٤. ما مستقبل المعونات الأمريكية لمصر؟

أهمية الدراسة :

يمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية :

١- تركز الدراسة على احد العوامل الخارجية الذى قد يكون له اثر على العلاقات المصرية - الأمريكية ، كما أن الدراسة تفتح مجالا واسعا للاهتمام بدور المعونات الأمريكية في تحديد طبيعة العلاقات المصرية - الأمريكية .

٢- إن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية يمتد تأثيرها إلى الوضع الاقليمى والدولي، فالولايات المتحدة الأمريكية تمثل النموذج للدولة التى لديها القدرة على السيطرة والتأثير بما لديها من ثروة وقوة عسكرية وتمثيل دبلوماسي وعوامل قوة متعددة أخرى في سياسات الدول الأخرى، وفي المقابل مصر الدولة التى لها خصائص تاريخية وجغرافية وحضارية متميزة إلا أنها تشترك مع باقي الدول النامية في ما يتعلق بالأحوال المجتمعية والأوضاع الاقتصادية والسمات السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي ومن ثم فهي مضطرة للتوجه إلى العالم الخارجي لمواجهة الأزمات الحادة التى تعانى منها .

فروض الدراسة :

تقوم الدراسة على الفروض التالية :

١- أن برنامج المعونات الأمريكية الموجه إلى مصر له تأثير ايجابي على العلاقات المصرية الأمريكية فى ظل الإدارة الجمهورية ، كما أن له تأثير سلبي على تلك العلاقات بين البلدين.

٢- من المتوقع أن تحدث الولايات المتحدة الأمريكية تغييرا في سياسة المعونات تجاه مصر مستقبلا في ضوء التحولات السياسة الحاصلة على الساحة المصرية.

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية:

١- تحليل برنامج المعونات الأمريكية لمصر وتحديد أثره على العلاقات المصرية الأمريكية فى ظل الإدارة الجمهورية، وكذلك التعرف على أساليب المشروطية السياسية المصاحبة لتلك المعونات .

٢- محاولة استشراف مستقبل العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في ضوء التحولات السياسية الحاصلة حاليا في مصر .

منهجية الدراسة ومصادر البيانات:

١- **المنهج التحليلى :** ويعتمد هذا الأسلوب على جمع الحقائق والمعلومات من خلال البحث ومراجعة الدراسات السابقة والكتب والدوريات والوثائق المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة ومحاولة تحليلها وتفسيرها والوقوف على النتائج التى توصلت إليها للوصول إلى تعميمات مقبولة، وقد تم الاعتماد على بيانات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فيما يخص بيانات المعونة الأمريكية وبعض المصادر المصرية .

٢- **منهج تحليل النظم :** اعتمدت الدراسة في تحليل دور المعونات الأمريكية على العلاقات المصرية الأمريكية على منهج تحليل النظم ، من خلال دراسة مدى استجابة الدول المتلقية للضغوط والمطالب الخارجية التى تصاحب ظاهرة المعونات الخارجية، وقياس تأثر تلك الدول الذى يظهر في المخرجات في شكل قرارات أو مواقف التأييد لسياسات الدول المانحة للمعونات[١].

ولقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور وذلك على النحو التالى :

أولا : فترة الرئيس رونالد ريجان (١٩٨٠ – ١٩٨٨).

ثانيا : مرحلة الرئيس جورج بوش الأب (١٩٨٨ – ١٩٩٢) .

ثالثا : عهد الرئيس جورج بوش الابن (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨) .

رابعاً : مستقبل المعونات الأمريكية لمصر .

أولا : فترة الرئيس رونالد ريجان (١٩٨٠ – ١٩٨٨)

إن المعونة الأمريكية لمصر وهى احد الخيوط الهامة في العلاقات المصرية الأمريكية كان لها فائدتها الاقتصادية والأمنية بالنسبة للطرفين بطريقة تفوق الفوائد التى تحصل عليها من علاقاتها مع دول أخرى في المنطقة فبالنسبة للجانب الاقتصادي حصلت مصر من الولايات المتحدة على معونة اقتصادية قدرها ٢١ مليار دولار ، ومعونة عسكرية قدرها ٢٥ مليار دولار أى ٤٦ مليار دولار خلال ٢١ عاما من ١٩٧٥ – ١٩٩٦ ، وهو قدر من المعونة لم تحصل عليه أية دولة أخرى في العالم من الولايات المتحدة ما عدا إسرائيل بل أنها تفوق ما حصلت عليه أوروبا من خلال

مشروع مارشال ، أو ما حصلت عليه اليابان بعد الحرب العالمية الثانية وكوريا بعد الحرب الكورية ، ورغم كل الانتقادات الموجهة للمعونة الأمريكية، ألا أنها أتاحت لمصر موارد كان عليها توفيرها بنفسها في ظروف اقتصادية صعبة خاصة بعد تكاليف حربي يونيو وأكتوبر.

وربما يمكن فهم اثر المعونة الأمريكية لو أننا تخيلنا غيابها ومعها ما يقرب من ٢٠ مليار دولار إضافية من الدول الغربية الأخرى كانت على الأرجح ستغيب هي الأخرى ، وفوقها ٢٠ مليار دولار من القروض التى تم إلغاؤها بعد حرب الخليج ومدى ما كان سيحيق بالاقتصاد والمجتمع المصري من تبعات . ويمكن القول بأنه خلال تلك الفترة كان هناك أثرا ايجابيا للمعونة الأمريكية على العلاقات المصرية الأمريكية[٢] .

وبلغت المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر في الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٨ حوالي ١٥ مليار دولار [٣] متضمنة المنح والقروض الاقتصادية ، فالولايات المتحدة في أوائل عهد ريجان وافقت على تسهيل استخدام القروض وكذلك المرونة في استخدام المعونات الأمريكية لمصر . حيث اعتبرت الولايات المتحدة مبلغ ٤٠٠ مليون دولار كمنحة لمصر في أوائل عام ١٩٨٢ بدلا من اعتبارها قرضا . كما طالب الرئيس ريجان من الكونجرس الموافقة على تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لمصر بقيمة ٢ مليار دولار في العام المالي ١٩٨٣ بدلا من ١.٧ مليار دولار التى منحتها الولايات المتحدة لمصر في العام المالي السابق ١٩٨٢ .

وطلبت مصر أيضا زيادة المعونة الأمريكية لمصر من ٧٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨٣ إلى مبلغ اكبر حتى تستطيع مصر تمويل المشروعات التى تخدم القاعدة العريضة من الجماهير. وبالفعل وافقت الإدارة الأمريكية على رفع قيمة المعونة من ٧٥٠ مليون دولار إلى ٨٥٢.٩ مليون دولار في عام ١٩٨٤ لتصل في عام ١٩٨٦ لحوالى ١٠٦٩.٢ مليون دولار سنويا[٤].

بل وتعاونت الولايات المتحدة الأمريكية مع مصر في مشروع تطوير كوربينات السد العالي ومن جانبه أعلن الرئيس مبارك أن مصر لن تغير سياسة الباب المفتوح وستقوم بتشجيع القطاع الخاص ، وترشيد الاستهلاك وخفض المصروفات الحكومية في خطوة اعتبرتها الولايات المتحدة تشجيعا للاستثمار الأمريكي في مصر وناشد الرئيس مبارك الحكومة الأمريكية خفض سعر الفائدة على مبالغ المعونة

الأمريكية لمصر حتى لا تتعطل مسيرة التحول الاقتصادي في مصر[٥] ولكن التعثر المصري الأمريكي في الوصول لحل من اجل جدولة الديون العسكرية لمصر ابطىء من وتيرة التعاون الاقتصادي حتى أن الرئيس مبارك ألغى زيارة كان يفترض أن يقوم بها للولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ من اجل هذه المشكلة ، وهو ما أدى إلى خفض المعونة الأمريكية لمصر خلال آخر عامين في إدارة ريجان (١٩٨٧ – ١٩٨٨) من ١٠٦٩.٢ مليون دولار في عام ١٩٨٦ إلى ٨١٩.٧ مليون دولار في عام ١٩٨٧ ، ٧١٧.٨ مليون دولار في عام ١٩٨٨[٦] .

ويبدو أن اهتمام الإدارة الأمريكية والكونجرس بالدور الحيوي لمصر في المنطقة هو الذى دفعها إلى زيادة قيمة المساعدات لمصر عام ١٩٧٩ عندما وافقت الإدارة الأمريكية على تقديم قرض لمصر قيمته (١.٥ مليار دولار لمدة ٥ سنوات لكن جزء منه تحول إلى منحة في سنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، وبدءا من عام ١٩٨٥ تحولت المساعدات العسكرية إلى منح سنوية تصل قيمتها في المتوسط إلى (١.٣) مليار دولار[٧].

إن هذه الأرقام تعكس الأهمية التى تتمتع بها مصر في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط . وقد بدأت وتيرة الخلافات تنخفض خاصة عندما أعلنت مصر تعديلات قانونية من شانها تدعيم الإصلاح الاقتصادي ، قانون الجمارك المصرية وهو الموقف الذى جعل الولايات المتحدة تقرر صرف ١١٥ مليون دولار من اجمالى ال ٣٣٠ مليون دولار المجمدة من العام ١٩٨٨ ، الأمر الذى أعاد التعاون مرة أخرى بين البلدين.

ثانيا : مرحلة الرئيس جورج بوش الأب : (١٩٨٨ – ١٩٩٢)

كانت بداية التسعينات من القرن العشرين بمثابة لحظة التقت فيها الرؤيتان المصرية والأمريكية حول رفض احتلال العراق للكويت وان اختلف الأساس الذى بنيت عليه معارضة كل منهما له. وقبيل الحرب في عام ١٩٩١ بدأت الولايات المتحدة التنسيق مع مصر قبل بداية الأزمة حيث اجتمع " كولن باول "رئيس الأركان الأمريكي مع" صفي الدين ابوشناف " رئيس الأركان المصري لمناقشة أوجه التعاون بين القوات المسلحة في البلدين في الأزمات الإقليمية ومناقشة زيادة المعونات العسكرية لمصر والوعد بالنظر في إعادة جدولة الديون العسكرية المصرية[٨] .

وشهدت فترة حرب الخليج أعلى درجات التنسيق بين مصر والولايات المتحدة، زادت فيها قناعة الإدارة الأمريكية بدور مصر الهام في المنطقة بالإضافة لأهمية الحفاظ على مصادر النفط وتأمين قناة السويس. وتشير الوثائق الإستراتيجية الصادرة عقب حرب الخليج عن البيت الأبيض والبنتاجون إلى محاور هامة[٩]:

- الإلتزام بأمن إسرائيل وضمان تفوقها النوعي والإلتزام بأمن الدول الصديقة ومن بينها مصر.
- الحفاظ على السلام المصري الإسرائيلي واعتباره مصلحة أمريكية.
- الاستفادة من الدور الريادي لمصر في دعم الاستقرار في المنطقة.
- التعاون مع مصر في مواجهة التهديدات الموجهة إلى الأصدقاء المشتركين.
- تحديث القوات المسلحة المصرية لتخفيف العبء عن الاقتصاد المصري بما يمكنها من القيام بدور في الشرق الوسط.

و بعد انتهاء الأزمة قامت الإدارة الأمريكية بتحويل مبلغ ٧٠٠ مليون دولار من اجمالى المبالغ المخصصة للتمويل المالي العسكري الخارجي الأمريكي والبالغة ٣.٩ مليار دولار إلى جانب منح حصلت عليها مصر قبل موعد استحقاقها وكذلك إلغاء حوالي ٦.٧ مليار دولار من الديون العسكرية المصرية للولايات المتحدة وصدر قرارا بذلك في ٥ نوفمبر ١٩٩٠ كعرفان بالجميل المصري تجاه الولايات المتحدة[١٠]. وزادت المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر من ١٢٩٤.٤ مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ١٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩١ [١١] ، ليرتفع اجمالى المساعدات الأمريكية لمصر من ٢٢٦٩.٦ مليون دولار في عام ١٩٨٩ إلى حوالي ٢٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩١ ، فلولا مصر ما تحققت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي[١٢].

كما مارست الولايات المتحدة ضغطا على حلفائها في أوروبا والشرق الأوسط في ما يعرف بنادي باريس لشطب ١٠ مليارات دولار من الديون الاقتصادية المستحقة على مصر فتم إبرام اتفاق بين الدول الدائنة ومصر ينص على إلغاء الديون على مراحل شرط أن تنفذ مصر برنامجا شاملا للإصلاح وإعادة الهيكلة الاقتصادية[١٣].

وعلى الصعيد الأمنى فان عمليات التحديث للقوات المسلحة المصرية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات اعتمدت إلى حد كبير على المعونة العسكرية الأمريكية

صحيح أن المعونة العسكرية كانت إحدى الأدوات التى حافظت على الفجوة في التوازن العسكري بين مصر وإسرائيل ولكن السؤال هو هل كانت مصر ستكون أكثر قدرة على سد هذه الفجوة لو غابت العلاقة العسكرية بين القاهرة وواشنطن ، وحتى لو تمكنت مصر من توفير ٢٥ مليار دولار لتسوق السلاح والتدريب من السوق العالمية ومثال سوريا يقطع بان ذلك لم يكن ممكنا فقد ظلت الفجوة التكنولوجية والعملياتية قائمة بل ومتزايدة رغم ما يبدو من تكافؤ رقمي بين سوريا وإسرائيل . وهنا كان للمعونة الأمريكية أثرا ايجابيا على العلاقات المصرية الأمريكية[١٤].

ثالثا : مرحلة الرئيس جورج بوش الابن (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨)

الفترة الاولى من (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤)

إن المعونات الأمريكية بشقيها الاقتصادي والعسكري هي في حقيقتها أداة للضغط على حكومات الدول المتلقية لدفعها باتجاه تبنى السياسات الأمريكية في مناطق هذه الدول أو على الأقل عدم الاعتراض على تلك السياسات والتزام الحياد . وهذا ما ظهر بشكل واضح أثناء الاستعداد لشن الحرب الأمريكية على العراق حيث أن السلطات المصرية اكتفت بحث العراق على الامتثال لقرارات مجلس الأمن بشان التفتيش على أسلحة الدمار الشامل ، وكان موقف الحكومة المصرية منسجما إلى حد كبير مع الموقف الأمريكي في هذه القضية.

ولم تعتبر مصر هذه الحرب عدوانا على العراق وعلى الشرعية الدولية باعتبار أن مجلس الأمن لم يجيز لأمريكا شن هذه الحرب وعندما وقعت الحرب راحت القيادة المصرية تلوم النظام العراقي وتحمله المسئولية على وقوع الحرب بسبب عدم تعاونه الكافي مع المفتشين الدوليين أو بسبب عدم قبول الرئيس العراقي التنحي وذلك بالرغم من إعلان أمريكا أن الحرب قادمة حتى إذا قرر الرئيس العراقي ترك الحكم[١٥].

وكان الانسجام الآخر في المواقف هو مساندة مصر لهذه الحرب وتقديم التسهيلات لها، فقد أعلنت مصر أنها لن تمنع السفن الحربية المتجهة لضرب العراق من المرور عبر قناة السويس ، بدعوى أن اتفاقية القسطنطينية لا تجيز ذلك[١٦].

و لقد كان لقضية الدكتور سعد الدين إبراهيم[١٧] وهى قضية مرتبطة إلى حد كبير بمشروع الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية تأثير سلبي على العلاقات

الأمريكية المصرية حيث حكمت محكمة امن الدولة العليا المصرية بحبس الدكتور سعد الدين إبراهيم سبع سنوات بتهمة اختلاس الأموال وتشويه صورة مصر في الخارج وتلقى معونات أجنبية بدون موافقة الحكومة المصرية وقد آثار هذا الحكم حفيظة المسئولين الأمريكيين فبعد ساعات من الحكم استدعى مسؤولون أمريكيون السفير المصري في الولايات المتحدة نبيل فهمي وابلغوه غضب الإدارة الأمريكية من الحكم القضائي المصري .

كما أرسل الرئيس الأمريكي إلى نظيره المصري رسالة احتجاج ابلغه فيها معارضة تقديم مساعدات إضافية احتجاجا على الإدارة المصرية لقضية سعد الدين إبراهيم. كما أعلنت الإدارة الأمريكية أنها ستعرقل تقديم أية مساعدات مستقبلية لمصر ، وفي شهر أغسطس من العام ٢٠٠٢ طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش من الكونجرس الموافقة على مساعدة إضافية قدرها (٢٠٠) مليون دولار لمساعدة إسرائيل والأردن ولم يطلب مساعدة إضافية لمصر بل شدد على أن أية مساعدة إضافية مرهونة بإعادة النظر بقضية سعد الدين إبراهيم(١٨).

وجاء إعلان البيت الأبيض بأنه سوف يقرر الاعتراض على تقديم مساعدات مالية جديدة لمصر احتجاجا على الحكم الصادر بتاريخ ٢٩/ يوليو٢٠٠٢ بحق الدكتور سعد الدين إبراهيم لتثير من جديد ولتفتح ملف العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية وخاصة موضوع المعونة الأمريكية لمصر .

وفي نفس السياق وكرد فعل من الإدارة الأمريكية وبضغط من بعض أعضاء الأمريكي مارست إدارة بوش الضغط على الحكومة المصرية بالتهديد بحسم جزء من برنامج المعونة الاقتصادية وتحويله إلى حساب سعد الدين إبراهيم وعنى ذلك خصم مبلغ ١٣٤ مليون دولار من برنامج المساعدات للعام المالي التالي في حال تنفيذ حكم سجن سعد الدين إبراهيم سبع سنوات . وقد اثر ذلك بصورة سلبية في دفء العلاقات الثنائية . ولحسن الحظ نقضت المحكمة العليا الحكم فتم بذلك تفادى أزمة عميقة بين الدولتين الحليفتين(١٩).

ومنذ عام ٢٠٠٢ تقوم الحكومة الأمريكية باقتطاع مبلغ سنوي من برنامج المساعدات الاقتصادية وتوجيهه إلى منظمات مدنية تعمل في مجال تنمية حقوق الإنسان والديمقراطية . وارتفعت قيمة المبلغ المقتطع من ٢٠ مليون دولار في عام

٢٠٠٢ إلى ٥٠ مليون دولار في الأعوام التالية على أن تتولى الحكومة المصرية توزيعه بعد رفضها أن يتم تخصيصه مباشرة من الولايات المتحدة [٢٠].

الفترة الثانية من (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨)

١- العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية :

يأتى توظيف المعونة الاقتصادية الأمريكية من اجل أحداث الإصلاح الاقتصادي في مصر ويشمل إعادة هيكلة الاقتصاد المصري وتوسيع دائرة الخصخصة ودعم القطاع الخاص وتعويم الجنيه المصري وتقليص تدخل الحكومة في تحديد سعره ، وفتح السوق المصرية للاستثمارات الخارجية والاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي وبناء اقتصاد تنافسي . وهذه التغيرات الاقتصادية المقصودة تعتبر اشتراطات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

وقالت دراسة صادرة عن مركز الدراسات الاشتراكية عام ٢٠٠٦ أن المعونة الأمريكية لمصر وصلت خلال الثلاثين عاما السابقة إلى ثلاثين مليار دولار حققت الولايات المتحدة في نفس الفترة فائضا تجاريا مع مصر يقدر بنحو ٤٥ مليار دولار ، ولم تزد قيمة الصادرات المصرية لأمريكا عن ٦.٧ مليار دولار بينما بلغت الصادرات الأمريكية لمصر أكثر من ٥٥ مليار دولار وقد ساعد برنامج المعونة على فتح السوق المصري للسلع الأمريكية التى أصبح لها الأفضلية رغم ارتفاع أسعارها على مثيلاتها الآسيوية[٢١].

وقد **أثرت المعونة الأمريكية** سلبيا خلال تلك المرحلة على العلاقات المصرية الأمريكية بحيث أنها لعبت دورا في تنمية الخلافات والتناقضات بين البلدين وذلك على حساب المصالح المشتركة وخلقت تشوهات في العلاقة يمكنها إفسادها كلية **فعلى الجانب المصري** ، فان وجود المعونة الأمريكية أدى إلى :

١- منع وجود نقاش حقيقي داخل النخبة الثقافية والسياسية المصرية حول المصالح المصرية الوطنية والقومية العليا والتى تجعلها تلتقي أو تختلف مع هذا الطرف الدولي أو ذاك بما فيه الولايات المتحدة ، حيث بات من السهل تصور السلوك المصري في عملية السلام وفي الخليج وفي المنطقة العربية وكأنه محكوم بقدر

المعونة واستمرارها ومن ثم إرجاعه إلى تحكم طرف خارجي وهى مسالة عملت الحركة الوطنية المصرية دوما على التخلص منها .

٢- كذلك فان حجم المعونة واستمرارها لفترة طويلة خلق حالة نفسية من التبعية والاعتماد على الخارج وقلل من مكانة مصر الدولية والإقليمية وادى في كثير من الأحيان إلى تأخير عمليات الإصلاح الاقتصادي الجذري خاصة وان الأغلبية الساحقة من المعونة حتى السنوات الأخيرة كانت موجهة إلى القطاع الحكومي وإذا كانت الدولة تعتمد على الخارج فما الذى يمنع من اعتماد المواطنين والقطاع الخاص على الدولة .

٣- لقد كان منشأ وهدف المساعدات الأمريكية لمصر سياسيا، وذلك لمكافأة مصر على تعهدها بالسير في عملية السلام ، ولحث النظام المصري آنذاك على توقيع اتفاقيات كامب ديفيد. ومن ثم فان مستوى التمويل في ذلك الوقت لم يتحدد على أساس أى تقدير للاحتياجات الإنمائية المصرية، فقد كان من الضرورى آنذاك رفع مستوى المساعدات إلى الحد الذى يكفى لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة لمصر.

٤- أن المساعدات الأمريكية فى تخصيصها للموارد لم تأخذ في الاعتبار قضية تخفيض عجز ميزان المدفوعات والذى يمكن أن يحقق من خلال التركيز على المشروعات التى توجه نحو التصدير ، أو تلك التى تساعد إلى حد كبير في عملية إحلال الواردات.

٥- توجه المساعدات الأمريكية نحو مشروعات البنية التحتية كالكهرباء والصرف الصحي وأخرى ، وهى مشروعات تهدف في المقام الأول إلى خدمة حاجات الاستثمار الأجنبي وتشبه إلى حد كبير نمط الاستثمارات التى كان يدعمها البريطانيون في مصر .

٦- فرضت اتفاقيات المساعدات الأمريكية الاستعانة بالخبراء الأمريكيين الذين يتقاضون مرتبات باهظة ، ويتمتعون بمزايا أخرى عديدة ، في الوقت الذى حرم فيه الخبراء المصريون من مثل هذه الأجور والمزايا ، وذلك إلى جانب العدد الضخم من الأمريكيين الذين يديرون برنامج المساعدات الأمريكية ، ويمثل ذلك شكلا من أشكال إعادة تدوير أموال المساعدات المقدمة لمصر .

٧- إن ربط المساعدات الأمريكية الميسرة بالشراء من المنتجات الأمريكية دون النظر إلى قدرة مصر على إنتاج نفس المنتجات ، أدى إلى أضعاف قدرة مصر على منافسة العديد من المنتجات المستوردة[٢٢] .

باختصار شديد فان المعونة جعلت من الاعتمادية والتبعية الاقتصادية جزءا من سياسة مصر الخارجية والذى شكل عائقا لعملية التنمية في مصر ، وبدلا من أن تكون المعونة كما حدث في حالات أخرى مجرد حالة مؤقتة كما كان الحال مع أوروبا واليابان وكوريا لحفز الاقتصاد الوطني ، فأنها باتت حالة من الإدمان الذى يحل مشكلات التنمية بمزيد من المعونات والاعتماد على الخارج [٢٣] .

أما على الجانب الأمريكي ، فان التشوهات كانت أكثر فداحة فمع استمرار المعونة لفترة طويلة نما لدى النخبة السياسية والثقافية الأمريكية خاصة في الكونجرس والإعلام أن المعونة صارت هي شريان الحياة لمصر ومن ثم فانه يمكنها استخدامها للي ذراع مصر عند كل خلاف وكل تناقض مشروع في العلاقات الدولية . وبما أن الميدان الاقتصادي هو الميدان الأكثر تأثرا بمدى تحسن أو تدهور العلاقات المصرية الأمريكية ، لذلك فان أى توتر يصيب العلاقات بين البلدين لابد أن ينعكس بصورة أو بأخرى على العلاقات الاقتصادية بين البلدين وبكلام أدق فانه ينعكس على قضية المساعدات والمعونة الأمريكية لمصر أما الأوجه الأخرى للعلاقات الاقتصادية كالتبادل التجاري والاستثمارات فأنها لم تتأثر كثيرا [٢٤].

ففي مجال المساعدات الأمريكية لمصر، حاولت الإدارة الأمريكية استغلال هذه المساعدات واستخداماتها كأداة ضغط على الحكومة المصرية من اجل دفعها إلى تبنى ما يسمى بمشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي التى طرحتها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش بعد عام ٢٠٠١ ، لذلك رأينا ظهور ارتباط مباشر لأول مرة في تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية بين مشاريع الإصلاح وبين قضية المعونات . و ظهر ذلك الارتباط بشكل واضح في قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم كما ذكرنا سابقا حيث تسببت قضيته في حصول نوع من التوتر في العلاقات المصرية الأمريكية مما دفع الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى استثناء مصر من المساعدة المالية الإضافية التى طلبها الكونجرس في شهر أغسطس عام ٢٠٠٢ لمساعدة كل من إسرائيل والأردن . بل وشدد الرئيس بوش على أن أية مساعدة إضافية مرهونة بإعادة النظر بقضية سعد الدين إبراهيم[٢٥] .

ونتيجة لموقف مصر من الحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣ والذى لم يكن متوقعا من دولة تعتبر اقرب حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة وثاني اكبر متلق للمعونة الأمريكية فقد وعد جون ماكين مرشح الحزب الجمهوري في الانتخابات الأمريكية في حملته الانتخابية في سبتمبر ٢٠٠٨ بان يعمد في حال فوزه بالرئاسة إلى قطع المعونة الأمريكية عن الدول التى لا تظهر تقديرا واستجابة لسياسات الولايات المتحدة الخارجية(٢٦).

إن كل هذه العوامل مجتمعة قد دفعت بإدارة بوش إلى الضغط على الحكومة المصرية من اجل تبنى المفهوم الأمريكي للإصلاح . لذلك رأينا أن الكونجرس ومع نهاية عام ٢٠٠٧ قد اتخذ قرارا بتعليق مبلغ (١٠٠) مليون دولار من المعونات الأمريكية لمصر(٢٧) حتى تستجيب الحكومة المصرية لعدد من المطالب الأمريكية أبرزها مطلب الإصلاح السياسي والاقتصادي . وفضلا عن هذا التعليق لجزء من المعونات فان الإدارة الأمريكية لا زالت لغاية الآن ترفض توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع مصر على الرغم من مرور العديد من السنوات على بدء المحادثات بين الجانبين بشأنها . وذلك بسبب سجل مصر في مجال حقوق الإنسان(٢٨) .

ب- العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية :

في الوقت الذى يتذكر الأمريكيون كثيرا أنهم يقدمون مساعدات عسكرية كبيرة لمصر، يتجاهلون ما تكسبه وتجنيه الولايات المتحدة مقابل تلك المساعدات ويتناسى المسئولون الأمريكيون حقيقة انه في عالم السياسة لا تقدم الدول لبعضها البعض مساعدات مجانية أو بدون مقابل .

لذلك نجد في بدايات عام ٢٠٠٦ ، وفي عز توتر علاقات القاهرة مع واشنطن أثناء حكم جورج بوش ، طلب بعض أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي تقريرا وافيا عن المساعدات العسكرية التى تقدمها بلادهم لمصر . وطالب الأعضاء معدي الدراسة بالتركيز على ما تكسبه وتجنيه واشنطن من جراء تقديمها لهذه المساعدات .

وأشار التقرير إلى أهمية استضافة الجيش المصري لآلاف الجنود الأمريكيين في مناورات النجم الساطع Operation Bright Star وهى تدريبات عسكرية مشتركة تجرى كل عامين منذ بدئها عام ١٩٨٣ ، بمشاركة عدد من الدول الحليفة من بينها ألمانيا والأردن والكويت وبريطانيا . ويذكر أن الهدف من إجراء تلك التدريبات

هو القيام بمناورات عسكرية بين الولايات المتحدة وحلفائها وتقوية العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر[٢٩].

كما أكد التقرير أن المساعدات الأمريكية لمصر تساعد في تعزيز الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة . وأن المصالح الأمريكية التى تم خدمتها نتيجة تقديم مساعدات لمصر شملت أوجها عديدة من بينها [٣٠]:

أ- سماح مصر للطائرات العسكرية الأمريكية باستخدام الأجواء المصرية وبمرور بارجات حربية أمريكية لقناة السويس وتوفير الحماية الأمنية المصرية لعبور تلك البوارج . حيث تشير الدراسة المذكورة بأنه خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) قد سمحت مصر بعبور طائرات عسكرية أمريكية ب ٣٦٥٥٣ مرة الأجواء المصرية ، كما منحت مصر تصريحات على وجه السرعة ل ٨٦١ بارجة حربية أمريكية لعبور قناة السويس خلال نفس الفترة ، وقامت بتوفير الحماية الأمنية اللازمة لعبور تلك البوارج .

ب- قيام مصر بتدريب ٢٥٠ عنصرا في الشرطة العراقية و٢٥ دبلوماسيا عراقيا خلال عام ٢٠٠٤ .

ج- أقامت مصر مستشفي عسكري وأرسلت أطباء إلى قاعدة بإجرام العسكرية في أفغانستان بين عامي ٢٠٠٣- ٢٠٠٥ حيث تلقى أكثر من ١٠٠ ألف مصاب الرعاية الصحية .

ونقلت الدراسة عن مسئولين مصريين قولهم أن نسبة ٥٢% من مجموع المعدات العسكرية المصرية هي معدات أمريكية عصرية وذلك بناءا على إحصاءات أجريت في أغسطس من عام ٢٠٠٥ [٣١].

وكما تشارك مصر بفاعلية في عمليات حفظ السلام في أنحاء مختلفة من العالم ومنها :

١- قامت مصر بنشر حوالي ٨٠٠ جندي من قواتها في منطقة دار فور غربي السودان.

٢- تساهم مصر في عمليات حفظ السلام في كل من الصومال والبوسنة وتيمور الشرقية[٣٢].

و يمكن القول بان الحزب الجمهوري يلعب على وتر عدم خوض حرب جديدة من خلال دعم فكرة محاربة داعش بالوكالة عن طريق مصر والأردن وهو ما

حدث بتهديد النائبة جمهورية البارزة كاي جرانجر للرئيس الأمريكي باراك أوباما بأنها مستعدة لتعليق أموال المساعدات الخارجية إذا لم تقدم الإدارة طائرات مقاتلة ودبابات إلى مصر وحلفاء آخرين يقاتلون متشددي تنظيم الدولة الإسلامية.

وفي رسالة إلى الرئيس قالت رئيسة اللجنة الفرعية للمخصصات المالية للعمليات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي إن مصر تحتاج طائرات إف-١٦ ودبابات إم١إيه١ ابرامز وأسلحة أخرى علقتها الإدارة منذ ٢٠١٣ ولجرانجر سلطة تعليق المساعدات الخارجية بما في ذلك المساعدات العامة وشحنات الأسلحة.

ويدافع النواب الجمهوريون فى الكونجرس عن المعونة العسكرية الأمريكية لمصر المقدرة بمبلغ ١.٣ مليار دولار بهدف تمكين الجيش من محاربة "الإخوان الدمويين" على حد قول النائب الجمهوري كينج، في حين كانت مناقشات الرئيس الأمريكي أوباما مع إدارته على قدم وساق بشأن مقترح وقف المعونة عن مصر إلى حين انعقاد الانتخابات الرئاسية.

وبعد قرار وقف المعونة الأمريكية صرح عدد من ممثلى الكونجرس الأمريكي آن ذلك سيكون بمثابة وقف العلاقات مع دولة هامة إستراتيجيا خاصة أنها تمتلك ممرا ملاحيا هام مثل قناة السويس ولأنها أكثر الدول العربية شعبية.

ج- العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية :

شهدت العلاقات المصرية الأمريكية خلال فترة حكم جورج بوش الثانية اختلافات وتباينات عديدة تمثلت في ماهية الإصلاح السياسي وكيفية تطبيقه ومدى الإنجاز الذى حققته مصر على هذا الصعيد . فقد شهدت السنوات الأربعة التى تلت الحرب على العراق ضغوطا أمريكية على مصر باستخدام ورقة المعونات لدفعها نحو إجراء إصلاحات سياسية فعلى سبيل المثال، شكلت قضايا فرعية وجزئية من قبيل سجن ايمن نور زعيم حزب الغد بحكم قضائي مصري لارتكابه تزويرا في توكيلات تخص عملية تأسيس الحزب ، وسجن د. سعد الدين إبراهيم الناشط الحقوقي والأستاذ بالجامعة الأمريكية في القاهرة ، مجالا لظهور التوتر العلني بين الطرفين إزاء ملف الإصلاح السياسي.

و فى مقابل تلك الضغوط أصرت الحكومة المصرية على أن عملية الإصلاح السياسي التى تقوم بها لا علاقة لها بأى مشروعات خارجية ، وأنها تنبع من واقع البلاد ، وتراعى خصوصياته وهويته ، ولن تطبق إلا بصورة تدريجية وفقا إلى القدرة المجتمعية على استيعاب عمليات الإصلاح السياسي .

و نتيجة للموقف المصرى من قضية الإصلاح السياسي، فقد شهدت الأعوام ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ تدهورا متزايدا في العلاقات المصرية الأمريكية حيث أخذت الإدارة الأمريكية تدرس بشكل جدى تخفيض أو إلغاء كافة المساعدات الاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة لمصر بعد أن تزايدت مطالبة عدد من أعضاء الكونجرس للإدارة الأمريكية بعدم مكافأة نظام الرئيس مبارك على قيامه بقمع الحريات ومطاردة المعارضة. وان استمرار المساعدات الأمريكية يعتبر مكافأة مالية سخية من دافعي الضرائب الأمريكيين لنظام حكم غير ديمقراطي(٣٣).

وقد طالب عدد من أعضاء الكونجرس فى العام ٢٠٠٧ بقطع المعونة الأمريكية المالية عن مصر وذلك بسبب سجلها في مجال حقوق الإنسان وافتقادها للإصلاح السياسي(٣٤). ويبدو أن تلك المطالبة لم تكن سوى تمهيدا للقرار الذى اتخذه الكونجرس في نهاية عام ٢٠٠٧ والذى ينص على تعليق حوالي ١٠٠ مليون دولار من المساعدات الأمريكية لمصر حتى تستجيب الحكومة المصرية لثلاثة مطالب أمريكية أساسية هي(٣٥):

١- إغلاق الإنفاق على الحدود المصرية الإسرائيلية والتى يتم من خلالها تهريب الأسلحة إلى غزة وإسرائيل .
٢- إعادة تأهيل وتدريب الشرطة المصرية للتعامل مع مسائل حقوق الإنسان بكفاءة وفاعلية .
٣- الفصل بين ميزانية وزارة العدل والقضاء المصري .

وقد رفضت الحكومة المصرية هذه الشروط واعتبرتها تدخلا في الشؤون الداخلية. وهكذا ومع انتهاء عام ٢٠٠٧ وصلت العلاقات بين القاهرة وواشنطن إلى درجة كبيرة من التدهور، إلا أن ذلك لا يعنى حدوث أى تغيير جذري أو استراتيجي

في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر بسبب الوضع الاقليمى المعقد والهش والذى لا يحتمل اتخاذ قرارات بهذا المستوى من الأهمية والخطورة .

وفى ضوء ما سبق ، فان استمرار القبول الأمريكي للسياسة الخارجية والداخلية المصرية في تلك المرحلة كان مرتبطا بعدم خروج مصر عن المخطط الأمريكي للدور المصري في المنطقة والذى تمثل آنذاك في النقاط التالية [٣٦]:

١- إن مصر المستقرة والعلاقة الطيبة بين مصر وإسرائيل هي حجر الزاوية في السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .
٢- استمرار التزام مصر باتفاقيات كامب ديفيد واتفاقيات السلام ، بالإضافة إلى دعم مبادرات السلام في الشرق الأوسط ، والعمل كوسيط يشجع بقية العرب على الانضمام إلى عملية السلام .
٣- العمل على لعب دور في مواجهة الدول الراديكالية التى كان يقوم بتسليحها الاتحاد السوفيتي والتى تهدد الاستقرار فى الشرق الأوسط وأفريقيا .
٤- استمرار التسهيلات العسكرية الممنوحة لمصر، والتى تمثل عونا لدور أمريكى في الخليج عند اللزوم .
٥- استمرار التحول الجذري في السياسة الاقتصادية لمصر ، والالتزام ببرامج الإصلاح الاقتصادي التى تقترحها المؤسسات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي في هذا الشأن.

رابعا : مستقبل المعونات الأمريكية لمصر

في تقدير الكثير من المراقبين أن الفترة القادمة سوف تشهد نوعا من تغيير مواقف الكثير من القوى السياسية المصرية ، التى كانت واشنطن تحرص على كسب ثقتها والتواصل معها. وهو ما يمكن أن يمثل عامل ضغط وتأثير لتحرير القرار السياسي المصري للتعامل مع الولايات المتحدة بقدر الامكان ، ولتدرك واشنطن أن مساعداتها خاصة العسكرية لن توفر لها كما كان قائما عناصر للضغط على المؤسسة العسكرية ، بل انه من المؤكد أن واشنطن لا تمتلك قطع هذه المساعدات بل ستكون حريصة على استمرارها لاستمرار التواصل والتأثير مع هذه المؤسسة.

ومن الواضح أن العلاقات بين القاهرة وواشنطن سوف تشهد نوعا من التغيير حيث لاتزال مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في مرحلة عدم استقرار ، كما لا تزال وجهات النظر فيما بينها بخصوص العلاقات مع واشنطن تشهد نوعا من التباين والاختلاف. وأن بعض القوى السياسية المصرية لا تزال تتعامل مع الولايات المتحدة كحليف في إطار الصراع على السلطة. وهو ما يؤدى إلى نوع من الالتباس في بعض جوانب العلاقات المصرية الأمريكية.

ومن الضروري تأكيد أن العلاقات مع الولايات المتحدة تحتاج إلى مزيد من النقاش والحوار بين جميع مؤسسات الدولة والقوى والأحزاب مع تباين وجهات نظرها بهذا الخصوص. فهذا التباين والتنوع يعتبر عامل قوة يحقق المصلحة المصرية في النهاية ويرتكز على الحوار والتواصل مع كل دوائر صنع القرار في واشنطن لصياغة إطار للعلاقات الثنائية يرتكز بصورة أساسية على زيادة مساحة المصالح الاستراتيجية بين البلدين ويتجاوز بعض التوجهات والممارسات السياسية الأمريكية وبما يستوعب اى مساحات خلاف وعدم تصعيدها لتصبح توترات .

ومن المرجح أن تحرص واشنطن على التجاوب مع أي توجه مصري بهذا الخصوص وان هناك ضرورة مشتركة لتحصين هذه العلاقات في هذا التوقيت خاصة في ظل التطورات التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط والتحركات لإعادة رسم خريطة التوازنات الإقليمية ومحاولة صياغة نظام اقليمى جديد، وهذا كله يتطلب حوارا استراتيجيا يؤكد فيه كل طرف مصالحه مع توسيع لهامش التعاون الثنائي الذى يأتى على حساب هذه المصالح[٣٧].

و نبهت دراسة بعنوان :" **مستقبل المساعدات الأمريكية لمصر** " صادرة عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في العام ٢٠٠٨ للكاتب Scott Carpenter إلى ضرورة إعادة النظر في المساعدات العسكرية التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر سنويا والتى تقدر بحوإلى ١،٣ مليار دولار ، وقد توقعت الدراسة حدوث توتر محتمل في العلاقات المصرية الأمريكية[٣٨].

ويتوقع أيضا أن تركز المساعدات الأمريكية المستقبلية للقاهرة على أداء الحكومة بما في ذلك دورها في التصدي للفساد ومكافحة الفقر وتحسين نظام التعليم .

ومن المرجح أن تسلك الحكومة القادمة في مصر مسارا شعبيا مما سيمثل ضغطا على العلاقات التقليدية الوثيقة مع الولايات المتحدة . وحتى على الرغم من ذلك من المهم على نحو متزايد أن تحافظ واشنطن على علاقاتها الاستراتيجية مع القاهرة ، وبالمثل يمكن أن تستفيد الولايات المتحدة من دور مصري أكثر قوة في السودان وليبيا وحتى غزة [٣٩].

ولا يزال مستقبل المعونة الأمريكية مرهونا بالتحولات المستقبلية في العلاقات المصرية الأمريكية المرتبط بشكل رئيسي بطبيعة نظام الحكم الجديد في مصر وإيديولوجيات السلطة القادمة .

وفي محاولة لتوجيه الإدارة الأمريكية للمسار المستقبلي الأمثل والسياسات الخارجية الملائمة للفترة القادمة يرى بعض المحللين أن الإدارة الأمريكية يتعين عليها توجيه الدعم المباشر لانتقال السلطة إلى حكومة وطنية ورئيس مدني منتخب يخدم التوجهات الاستراتيجية الرئيسة للإدارة الأمريكية المتمثلة في العناصر التالية :

١- الالتزام باتفاقية السلام مع إسرائيل .
٢- إتاحة المرور بقناة السويس .
٣- استمرار التعاون العسكرى بين البلدين .

هذا في حين يرى بعض المحللين الآخرين انه من الضروري زيادة وتعزيز الديمقراطية ودعم كافة القوى السياسية الصاعدة حتى وان كانوا الأخوان المسلمين ، في حين يرى فريق ثالث أن الغموض الذى يحيط بمستقبل مصر والإيديولوجية الحاكمة لها يفرض على الإدارة الأمريكية تجميد موقفها من التطورات الحاصلة على الساحة المصرية في المرحلة القصيرة المقبلة عند الوضع الحالى ، مع استمرار توجيه الدعم بشكل عام ومتساوى للقوى السياسية المصرية ، خاصة بعد ما حققته إدارة أوباما من مكتسبات في استعادة العلاقات الدبلوماسية الطيبة مع الجانب المصري بعد سنوات من التدهور الذى شهدته تلك العلاقات في مرحلة حكم الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش ، وبالتالى لا يجب الدخول في دعم طائفة دون غيرها لان الفئة الحاكمة مستقبلا في مصر لا يمكن حتى الآن التكهن بطبيعتها أو توجهاتها أو الايديولوجيات الحاكمة لها[٤٠].

وبالنسبة للمؤسسة العسكرية ستعمل واشنطن على استمرار توطيد علاقاتها بالمؤسسة العسكرية باعتبارها حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار في البلاد كما هو الحال خلال المرحلة الانتقالية لا سيما في ظل حالة التأييد الذى تحظى به لدى القوى الشعبية . ولعل هذا يفسر أسباب عدم مساس واشنطن بالمعونة المقدمة للمؤسسة العسكرية والتى تبلغ ١.٣ مليار دولار سنويا مقابل ٢٥٠ مليون دولار للمعونات الاقتصادية بالرغم من تلويح الإدارة الأمريكية أكثر من مرة بتقليص هذه المعونة ، كما رفضت مطالب بعض أعضاء الكونجرس في هذا الشأن[٤١].

ورغم ذلك فان بعض المعارضين للمعونات العسكرية الأمريكية لمصر لا سيما في الكونجرس قد يظهرون المزيد من العداء خلال الأشهر المقبلة من مبيعات الأسلحة المقترحة لمصر التى يتم تمويلها بأموال دافعي الضرائب وان احد مصادر قلق المشرعين الأمريكيين هو الأمن في شبه جزيرة سيناء .

فوفقا للقانون رقم (P.L.112-74) الصادر في عام ٢٠١٢ تحدد لغة القانون أن مبلغ ١.٣ مليار دولار ينبغي أن يكون متاحا لمنح تعطى لمصر وتشمل برامج امن الحدود والأنشطة في سيناء[٤٢] .

وتلمح دوائر ومصادر أمريكية إلى أن الفكرة الديمقراطية ربما تكون عنصر الحسم الرئيس في تطورات العلاقات المصرية الأمريكية وفي ذلك يقول المحلل السياسي " ستيفن كوك " محذرا واشنطن أنها لابد أن تدخل في حسبانها احتمالات التعامل مع مصر جديدة تماما في المستقبل وربما مصر ديمقراطية وان أية اتفاقيات جانبية لا تستند إلى هذه الحقيقة قد لا تكون ممكنة .

وأوصت دراسة بعنوان : "العلاقات المصرية الأمريكية من اجل الوصول إلى حقبة ديمقراطية " بضرورة إعادة النظر في استراتيجية الولايات المتحدة الخاصة بالمساعدات إلى مصر بما يجعل النفقات المستقبلية مرتبطة بخطوات محددة وشروط ووضع خطوط حمراء بشان اى قرار بحجب أو تأخير المساعدات عن مصر سيؤدى إلى إثارة موجة من المعارضة وسيستدعى جهودا دبلوماسية لشرح أسباب التأخير أو الحجب[٤٣].

ولا يمكن فصل ضغوط واشنطن على القاهرة باستخدام سلاح المعونات عن المتغيرات الجديدة في مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو والتى قد تؤثر في شكل العلاقات بين

البلدين ولعل ذلك دفع وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة " هيلارى كلينتون " إلى التصريح " انه سيكون هناك قرارات مختلفة في سياسات مصر الخارجية الجديدة عما كانت عليه أبان نظام الرئيس السابق حسنى مبارك ومن ابرز تلك المتغيرات على الساحة المصرية (٤٤):

١- تزايد دور الرأى العام كمحدد في السياسات المصرية عقب نجاح ثورة ٢٥ يناير وهو ما قد يدفع السياسة الخارجية لمصر ما بعد مبارك نحو الشعبوية ومعارضة القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية انسجاما مع التوجهات للرأى العام المصري بعد فترة طويلة من تراجع الدور المصري إقليميا ودوليا .

٢- تزايد نفوذ القوى الإسلامية وبخاصة جماعة الأخوان المسلمين عقب ثورة ٢٥ يناير اثر فوز ذراعها السياسية حزب الحرية والعدالة بأغلبية مقاعد مجلس الشعب وهو ما قد يؤثر على العلاقات المصرية الأمريكية لا سيما في ضوء رفض الإسلاميين الاعتراف بإسرائيل وعدم حسم موقفهم من معاهدة السلام المصرية باعتبار ان تلك القضايا مصدر شرعيتهم وقوتهم في الشارع المصري.

٣- التوجه المصري لإعادة تشكيل العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد مؤشرات التوتر بين البلدين على خلفية أزمات ما بعد الثورة مثل التوتر على الحدود بين مصر وإسرائيل والاقتحام الشعبي للسفارة الإسرائيلية واستبدال العلم الإسرائيلي بالمصري وهو الأمر الذى دفع أعضاء اللوبي الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة خصوصا منظمة ايباك إلى الضغط على صانعي القرار الأمريكي لاتخاذ سياسات متشددة تجاه مصر .

٤- الانفتاح المصري على قوى إقليمية تعتبرها واشنطن مناوئة لها ولمصالحها في المنطقة وفي مقدمتها إيران والعلاقات مع تركيا الحليف الأمريكي المعارض لكثير من سياسات واشنطن في المنطقة ولهذا بدا الحديث داخل الأوساط الأكاديمية والبحثية الأمريكية عن مساع مصرية لإعادة تشكيل العلاقات المصرية الأمريكية.

وفي ضوء تلك المتغيرات الحاصلة على الساحة المصرية هناك سيناريوهات حول مستقبل المعونات الأمريكية لمصر وذلك على النحو التإلى :

١- تعليق المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر حيث نجد دائما ومن حين لآخر الكونجرس الأمريكي يربط بين تقديم المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر وقيمتها ١.٣ مليار دولار بعدد من الإجراءات التى على الحكومة المصرية القيام بها . وتتمثل تلك الإجراءات في :
   - الحفاظ على اتفاقية السلام مع إسرائيل .
   - ضرورة نقل السلطة من المؤسسة العسكرية إلى سلطة مدنية منتخبة ديمقراطيا.
   - حماية الحريات الأساسية .

   مع إمكانية إلغاء تلك الشروط من قبل الخارجية الأمريكية لأسباب تتعلق بالأمن القومي الأمريكي ، وهو أمر يصعب القيام به من جانب وزارة الخارجية الأمريكية لافتقاد النظام المصري مؤيديه داخل الكونجرس الأمريكي بعد المتغيرات الحاصلة على الساحة المصرية في ضوء ثورة ٢٥ يناير .

٢- السيناريو الثاني هو إلغاء المساعدات العسكرية الأمريكية إذ بدا يتردد في واشنطن دعوات لوقف المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية لمصر.

٣- التركيز على قضايا التحول الديمقراطي حيث يرفض عدد من المحللين والكتاب الأمريكيين تقديم المعونات العسكرية قائلين : " أن التغيير الذى ترغب الولايات المتحدة في أن تراه في مصر لن يتحقق بالمساعدات العسكرية وإنما باتفاق المصريين حول خطوات المرحلة المقبلة من عملية التحول الديمقراطي في مصر. ويجب تشجيع جميع مكونات العملية السياسية فى مصر على حلول واقعية لدولة مدنية لكون انتهاج النظام المصري مسارا غير ديمقراطيا ستكون له عواقب خطيرة[٤٥].

٤- تمسك الطرفين بضرورة استمرار برنامج المعونة برغم التوترات السياسية التي بلغت ذروتها باندلاع قضية منظمات التمويل الأجنبي في مصر، وهذا ما عكسته مواقف البنتاجون الحريصة على استمرار المعونة. وهو ما يجعل احتمال تجاوز التهديدات بقطع المعونة حفاظاً على مصالح حقيقية للولايات المتحدة احتمالا

راجحا، خاصة وأنه لا يُتوقع مواقف تصادمية مع الولايات المتحدة في ظل المواقف المعلنة من التيارات السياسية في مصر بعد الثورة[٤٦].

وفي التحليل الأخير فان السيناريو الأول الخاص بتعليق المساعدات العسكرية الأمريكية للقاهرة لفترة زمنية هو الأكثر احتمالا حال تأزم العلاقة بين البلدين ولكن التعليق لن يكون لفترة زمنية طويلة لإيقان الطرفين المصري والأمريكي بأهمية المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر خاصة للأمن والمصلحة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط وهى أهمية دفعت " **مايك مولين** " رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الأسبق لتحذير الكونجرس من خطا تخفيض المساعدات العسكرية لمصر مؤكدا أنها ذات قيمة عالية جدا للولايات المتحدة ولا تستطيع دولة أخرى أن تقوم بما تقوم به مصر من خدمة للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط .

خاتمة :

إن مواقف الجمهوريين فى الكونجرس الأمريكي تكشف عن مساندتهم الكاملة لكل ما من شأنه تعزيز العلاقات مع مصر ودعمها فى مواجهة أخطار الإرهاب والحفاظ على أمنها الوطني، وعدم استخدام حقوق الإنسان ذريعة لتقويض قدرة الأمن المصرى على حصار وتصفية جماعات الإرهاب، فضلاً عن رفض الجمهوريين الواضح والمباشر لرؤى وسياسات جماعة الإخوان المسلمين، التى يعتبرها تيار غالب داخل الحزب الجمهوري يرفض الإسلام السياسي جماعة إرهابية ينبغي حظرها.

وما من شك أن مواقف الجمهوريين فى الكونجرس كان لها أثرها الواضح فى لجم اندفاع وشطط بعض قوى الديمقراطيين فى معاداة مصر، اتساقاً مع التزام الجمهوريين المستمر بأولوية قضايا الأمن القومى إن تناقضت ضماناتها مع بعض حقوق الإنسان، الأمر الذى يعنى أن وصول الجمهوريين إلى الحكم يمكن أن يعزز قدرة مصر على محاربة الإرهاب، وربما يخفف عن كاهلها كثيراً من الضغوط التى يمارسها الديمقراطيون بفجاجة بالغة فى قضايا صغيرة ومحدودة تتعلق بالشأن الداخلى تمس فى بعض الأحيان أمن مصر الوطنى، كما فعلت إدارة أوباما فى قضية الصحفيين الثلاثة التابعين لمحطة الجزيرة، رغم إعلان الرئيس السيسى أكثر من مرة بأن الحل الأفضل هو اعتبارهم ضيوفاً غير مرغوب فى بقائهم..

ومع ذلك فإن الحقيقة الثابتة فى العلاقات المصرية الأمريكية رغم أهميتها الاستراتيجية للجانبين، أنها يمكن أن تتعرض لخلافات فى الرؤى والسياسات تتطلب إدارة حكيمة من الجانبين، تتفهم هوامش الخلاف المحتمل، لأن التطابق الكامل بين مصالح البلدين يكاد يكون متعذراً، خاصة مع تقاطع الأدوار المحتملة بين دولة متوسطة لها مصالحها الوطنية والقومية ومجالها الإقليمى، ودولة قطب مثل الولايات المتحدة يمتد نفوذها ومصالحها عبر العالم أجمع.

النتائج :

١. لقد أثرت المعونات الأمريكية لمصر فى عهد الرئيس ريجان على العلاقات الثنائية ايجابيا وظهر ذلك من خلال :

- الشراكة الاستراتيجية لواشنطن منذ انتهاء حرب أكتوبر حيث أكد العديد من المسئولين الأمريكيين على ضرورة استمرار المساعدات لمصر باعتبار أن ذلك يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة .
- موافقة الإدارة الأمريكية في أوائل عهد ريجان على تسهيل استخدام القروض وكذلك المرونة في استخدام المعونات الأمريكية لمصر حيث اعتبرت الولايات المتحدة مبلغ ٤٠٠ مليون دولار كمنحة لمصر في أوائل عام ١٩٨٢ بدلا من اعتبارها قرضا .
- مطالبة الرئيس ريجان من الكونجرس الموافقة على تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لمصر بقيمة ٢ مليار دولار في العام المالى ١٩٨٣ بدلا من ١،٧ مليار دولار التى منحتها الولايات المتحدة لمصر في العام المالى السابق ١٩٨٢.

٢. كان للمعونات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لمصر في مرحلة الرئيس جورج بوش الابن أثره الواضح في السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة حيث كان هناك شبه اتفاق بشان القضايا الثنائية وهذا ما ظهر واضحا أثناء الاستعداد لشن الحرب الأمريكية على العراق فى عام ٢٠٠٣ حيث أن السلطات المصرية اكتفت بحث العراق على الامتثال لقرارات مجلس الأمن بشان التفتيش على أسلحة الدمار الشامل ، والانسجام الآخر في المواقف هو مساندة مصر لهذه الحرب وتقديم التسهيلات لها فقد أعلنت مصر أنها لن تمنع السفن الحربية المتجهة لضرب العراق من المرور عبر قناة السويس .

٣. لقد أثرت المساعدات الأمريكية لمصر سلبيا على العلاقات بين البلدين حيث أن الإدارة الأمريكية حاولت استغلال هذه المساعدات واستخداماتها كأداة للضغط على الحكومة المصرية من اجل دفعها إلى تبنى ما يسمى بمشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي التى طرحتها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش بعد عام ٢٠٠١ .

٤. تؤثر مدخلات السياسة الداخلية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى سياسة المعونات الأمريكية لمصر وبشكل كبير حيث أن الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي يستجيبون لأساليب جماعات الضغط بإقرار القوانين المتعلقة بالمعونات .

التوصيات :

١- ضرورة العمل من قبل الجانب المصري على تحرير المعونة من سطوة أعضاء الكونجرس عبر لجان التخصيص السنوية التى تفرض شروطا واملاءات مهينة وذلك من خلال تعزيز العلاقة مع الإدارة الأمريكية والعسكريين الأمريكيين وأعضاء الكونجرس المعتدلين والذين يؤيدون باستمرار تقديم مساعدات لمصر.

٢- ضرورة توفر نظام اقتصادي متكامل الأركان في مصر معد سلفا بشكل يسمح بتحديد القنوات الاقتصادية التى يمكن للمعونات بشكل عام والمعونة الأمريكية بشكل خاص أن تسلكها و تستوعب فيها بكفاءة لخدمة الأهداف الاقتصادية المحددة من قبل صانعي السياسات العامة في مصر .

٣- يجب أن يكون هناك طريقة جديدة للتعامل مع المعونة الأمريكية من خلال إعادة هيكلة هذا البرنامج ويتم ذلك بإعادة تحديد الاولويات بالنسبة لهذه المعونات بحيث تتركز على تنمية الموارد البشرية والتدريب والارتقاء بالخدمات الصحية والتعليم والبحث العلمي إضافة إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص العمل للشباب.

٤- هناك ضرورة لصياغة استراتيجية امن قومي للسياسة الخارجية لمصر ، من خلال تشكيل مجلس امن قومي تكون مهمته متابعة ورصد الأحداث والتطورات الدولية والإقليمية ويتشكل هذا المجلس من الوزارات والأجهزة المتصلة بالسياسة الخارجية وعدد من الخبراء في مجال الشؤون الدولية .

برنامج المعونات الأمريكية وأثره على العلاقات المصرية الأمريكية فى ظل الإدارة الجمهورية

الملخص :

في عالم السياسة لا تقدم الدول لبعضها البعض مساعدات مجانية أو بدون مقابل فالمصالح هي ما يجمع بين الدول ، وهذه المصالح قليلها مستمر ومستقر وأكثرها متغير وغير ثابت . ولقد ارتضت مصر قبول مساعدات عسكرية واقتصادية أمريكية رغم ارتباط ذلك بلعب دور اقليمى لا يخدم مصالح مصر الاستراتيجية في اغلب الأحوال، فعلى سبيل المثال، ارتضى النظام المصري فى عهد مبارك أن يجمعه علاقات خاصة مع إسرائيل وهو ما جعل منظمة " ايباك " اكبر منظمات اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة تقوم في مناسبات كثيرة بالدفاع عن النظام المصري داخل أروقة الكونجرس.ومن ثم كان هدف الدراسة هو تحديد اثر برنامج المعونات الأمريكية على العلاقات المصرية الأمريكية فى ظل الإدارة الجمهورية ، وأيضا محاولة استشراف مستقبل المعونات الأمريكية لمصر . ولتحقيق هذا الهدف حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية :

١. ما تأثير برنامج المعونات الأمريكية في السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة فى ظل الإدارة الجمهورية ؟
٢. ما مدى استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للمشروطية السياسية في برنامج المعونة الموجه إلى مصر كوسيلة ضغط على الحكومة المصرية لتحقيق أهداف أمريكية ؟
٣. ما مستقبل المعونات الأمريكية لمصر؟

و اعتمدت الدراسة في تحليل دور المعونات الأمريكية على العلاقات المصرية الأمريكية على منهج تحليل النظم ، من خلال دراسة مدى استجابة الدول المتلقية للضغوط والمطالب الخارجية التى تصاحب ظاهرة المعونات الخارجية، وقياس تأثر تلك الدول الذى يظهر في المخرجات في شكل قرارات أو مواقف التأييد لسياسات الدول المانحة للمعونات. ولقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور وذلك على النحو التالى :

أولا : فترة الرئيس رونالد ريجان (١٩٨٠ – ١٩٨٨).

ثانيا : مرحلة الرئيس جورج بوش الأب (١٩٨٨ – ١٩٩٢) .
ثالثا : عهد الرئيس جورج بوش الابن (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨) .
رابعاً : مستقبل المعونات الأمريكية لمصر .

The American Aid Program and its Impact on the American – Egyptian Relationships Under Republic Management

Summary:

In the world of policy, no country helps another country and give it free aids without any return, as mutual interests is what gathers between the countries. The minority of these interests are continuous and stable and its majority is vriable and not fixed. Egypt accepted to receive American economic and military aids in spite tht it plays a regional role that doesn't serve Egypt's strategic affairs in most circumstances, for example, the Egyptian regime during Mubarak's era accepted to make private relationships with Israel, the matter which caused AIPAC organization, one of the great organizations of he Israeli Lobby in the Untied Sttes of America, in a lot of occasions, defend the Egyptin regime inside the congress. Hus, the study aim is to specify the impact of American id program on the American Egyptian relationships under he repulic management. Also trying to anticipate the future of American aid to Egypt. In order to achieve this objective, the study tried to answer the following inquires :

1- What is the impact of American aid program on the Egyptian foreign policy towards the United States of America under republic management.
2- How far did the United States of America use the political conditions in the aid program directed to Egypt s a means of

pressing on the Egyptian government to achieve the American objectives?

3- What is the future of American aid to Egypt?

The study of analysing he role of American aid on the American – Egyptian relations depended on the curricula of systems analysis through studying the responding of the countries receiving pressures nd the eternal demands accompanying he phenomenon of foreign aids. Also measuring the impact of these countries that are illustrated in the outputs in he form of decisions or support situations for the policies of countries awarding the aid. The study was divided into four axis as follows:

First: The period of President Ronald Reagan (1980-1988).

Second: The era of President George Bush the father (1988-1992).

Third: The era of President George Bush the son. (2000-2008)

Fourth: The future of Egyptian-American aid.

المراجع :

(١) حمدي بشير محمد على، :" الأبعاد السياسية للمساعدات الدولية: دراسة حالة للمساعدات الأمريكية لإفريقيا منذ عام ١٩٩٠،رسالة ماجستير، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص- ١١.

(٢) عبد المنعم سعيد،: "لماذا الحوار الاستراتيجي المصري الأمريكي؟، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر، ١٩٩٨ .

(3) (1).Mark , op . cit .pp. 13-14 .

(٤) مرجع سبق ذكره .

(٥) د. حسن بكر،: " العلاقات المصرية الأمريكية مع تحول القرن العشرين"، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٧ – ٩٨ .

(6) Mark , Ibid .

(٧) محمد قدرى سعيد، : "امن الشرق الأوسط في الحوار المصري الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، ع (١٣٤) السنة ٣٤، أكتوبر ١٩٩٨، ص ١٤٣ .

(٨) الأهرام ، ١٩٩٠/٧/١١ .

(٩) عمار احمد فايد،: "المعونة الأمريكية لمصر: من كامب ديفيد إلى ثورة يناير"، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني التالي: http : ll rouyaturkiyyah.com، ص: ٨ .

(10) Ibid .op. p.10 .

(11) Ibid .p.8.

(١٢) .د. حسن بكر ، مرجع سبق ذكره ، ص - ١٠٤.

(١٣) د. ماجد رضا بطرس ، : " العلاقات المصرية – الأمريكية : المضامين والمستقبل " ، جامعة حلوان ، ٢٠١٠ ، ص : ٩٧-٩٨ .

لمزيد من الاطلاع حول التقارب المصري الأمريكي في مرحلة التسعينات انظر :

William Schmidt,: " A Deluge of Foreign Assistance Fails to Revive Egypt,s stricken Economy, " New York Times , 17,10, 1993 , P.A 10 .

Jeremy Sharp, " US Foreign Assistance to the Middle East, " Congressional Research services (CRS) , 24 March .

(١٤) عبد المنعم سعيد،: لماذا الحوار الاستراتيجي المصري الأمريكي؟ ، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر، ١٩٩٨ .

(١٥) د.إبراهيم العيسوى،:"قصة المعونة الأمريكية لمصر"،دار العالم الثالث، ص: ٢٧- ٢٩.

(١٦) د. إبراهيم العيسوى ، مرجع سبق ذكره، ص – ٢٩ .

(١٧) الدكتور: سعد الدين إبراهيم يبلغ من العمر ٦٣ عاما ويعد من ابرز الأصوات في مصر المطالبة بالإصلاح السياسي وتدافع عن الحقوق الديمقراطية ويعمل سعد الدين إبراهيم أستاذاً

لعلم الاجتماع في الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، وفي عام ١٩٨٨ أسس " مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية " وظل يديره منذ ذلك الحين إلى أن أغلقته الحكومة المصرية في يونيو ٢٠٠٠ ، ويضم برنامج المركز عددا من القضايا المتنوعة من قبيل حقوق الإنسان وحقوق الأقليات ورصد الانتخابات .

(١٨) فارس تركي محمود، : " العلاقات المصرية الأمريكية : ٢٠٠١ – ٢٠٠٧ "، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل ، ص : ٧ – ٨ .

(١٩) د. ماجد رضا بطرس،: "العلاقات المصرية – الأمريكية : المضامين والمستقبل"، جامعة حلوان، ٢٠١٠، ص : ٩٨-٩٩ .

(٢٠) د. ماجد رضا بطرس، مرجع سبق ذكره، ص – ٩٩ .

(٢١) دراسة صادرة عن مركز الدراسات الاشتراكية حول جدوى المعونة الأمريكية لمصر، القاهرة، ٢٠٠٦. ومنشورة على الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاشتراكية: www.e.socialistis.net

(٢٢) د.سلوى السعيد فراج، : "أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وأثرها على العلاقات المصرية الأمريكية"، رسالة دكتوراة، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، ٢٠٠٥، ص : ١٧٣-١٧٥ .

(٢٣) عبد المنعم سعيد ، : " لماذا الحوار الاستراتيجي المصري الأمريكي ؟ " ، مجلة السياسة الدولية ، ١٩٩٨/١٠/١ .

(٢٤) فارس تركى محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص – ١٤ .

(25) www.wordnetdaily.com

(٢٦) د. ماجد رضا بطرس ، : " العلاقات المصرية – الأمريكية : المضامين والمستقبل " ، جامعة حلوان ، ٢٠١٠ ، ص – ٩٩ .

(٢٧) فارس تركي محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص – ١٧ .

(28) http : ll weekly.ahram.org.eg

(٢٩) محمد المنشاوى ، : " مكاسب واشنطن من مساعداتها العسكرية لمصر " ، الشروق ، ٢٠١٢/١/٢٣ .

(٣٠) www.marefa.org نقلا عن : تقرير أعده مكتب الإنفاق الحكومي التابع للكونجرس الأمريكي، واشنطن ريبورت ، مايو ، ٢٠٠٦ .

(٣١) لتفاصيل اكبر عن المكاسب التى تحصل عليها الولايات المتحدة من المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر يمكن الرجوع إلى التقرير التإلى :

* SECURITY ASSISTANCE: State and DOD Need to Assess How the Foreign Military Financing Program for Egypt Achieves U.S. Foreign Policy and Security Goals, Government Accountability Office (GAO), April 2006, at http://www.gao.gov/new.items/d06437.pdf

(32) www.swissinfo.org

(٣٣) فارس تركي محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص – ١٢، نقلا عن : صحيفة المصري اليوم المصرية .

(٣٤) فارس تركى محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص – ١٣ ، نقلا عن : http: ll weekly.ahram.org.eg

(٣٥) مرجع سبق ذكره ، ص – ١٣ .

(٣٦) د.سلوى السعيد فراج ، : " أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وأثرها على العلاقات المصرية الأمريكية " ، رسالة دكتوراة ، جامعة قناة السويس ، الإسماعيلية ، ٢٠٠٥، ص : ١٧٣- ١٧٤ .

(٣٧) محمد مجاهد الزيات ، : " زيارة كلينتون في ميزان العلاقات المصرية – الأمريكية " ، الأهرام اليومى، ٢٠١٢/٦/١٩ .

(٣٨) Scott Carpenter، : " مستقبل المساعدات الأمريكية لمصر " ، دراسة أمريكية حول مستقبل المساعدات الأمريكية لمصر صادرة عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ، ٢٠٠٨ .

(٣٩) ديفيد شينكر ، : " مصر بعد الثورة : تقييم مبكر " ، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى ، ٢٠١١/٤/١٤ .

(٤٠) عبدالوهاب حامد ، مرجع سبق ذكره .

(٤١) د. بدر حسن شافعى ، : " الولايات المتحدة والثورة المصرية .. تحديات الواقع وآفاق المستقبل "، جامعة القاهرة ، دراسات ومقالات ، تاريخ النشر غير محدد .

(٤٢) www.arabi.ahram.org.eg l news q l 27879.aspx

(٤٣) شادى حامد ، : " دراسة بعنوان : العلاقات المصرية الأمريكية من اجل الوصول إلى حقبة ديمقراطية"، صادرة عن معهد بروكنجز بالدوحة ، الدوحة ، ٢٠١٢ .

(٤٤) عمرو عبدالعاطى ، : " القصة من واشنطن : سيناريوهات التعامل مع أزمة التمويل الخارجي للمنظمات في مصر " ، الأهرام المسائي ، ٢٠١٢/٢/٢٧ .

(٤٥) عمرو عبد العاطى ، مرجع سبق ذكره.

(٤٦) عمار احمد فايد ، : " المعونة الأمريكية لمصر: من كامب ديفيد إلى ثورة يناير " ، مرجع سبق ذكره.